

من وزير المالية  
إلى

29 سبتمبر 2015

الموضوع: حول إعادة شراء كلي لعقد تأمين على الحياة  
المرجع: مكتوبكم عدد 1885 بتاريخ 08 سبتمبر 2015

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن طلبكم إبداء الرأي حول مكتوب السيد المدير العام لـ "شركة" الذي يطلب بمقتضاه معرفة التبعات الجبائية لعملية إعادة شراء عقد تأمين على الحياة بعد انقضاء مدة 7 سنوات من تاريخ الاكتتاب، مبينين أن الأمر يتعلق بعقد تأمين يضمن رأس مال عند الوفاة ورأس مال عند نهاية العقد وأن المؤجر تحمل دفع كامل أقساط التأمين لفائدة أجيده، يشرفني إعلامكم أنه باعتبار عدم مساهمة الأجير في العقد موضوع مكتوبكم فهو لا يستجيب للشروط المنصوص عليها بالفصل 39 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات. وبالتالي، فإن أقساط التأمين المدفوعة في هذا الإطار لا تنتفع بأي نظام جبائي تفضلي، وذلك سواء على مستوى المؤجر المكتتب أو على مستوى الأجير المعني.

على هذا الأساس، وبصرف النظر عن إعادة شراء العقد من دونه، يطالب المؤجر المكتتب للعقد بدفع الضريبة على الشركات التي لم تدفع بعنوان السنوات التي تم خلالها طرح أقساط التأمين، حيث يتعين إعادة دمج الأقساط التي تم طرحها ضمن قاعدة الضريبة تضاف إليها خطايا التأخير المستوجبة طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

هذا وفي كل الحالات، يتعين على مؤسسة التأمين عدم تمكين الأجير من المبالغ المدخرة قبل استظهار المؤجر المكتتب بشهادة في تسوية وضعيته الجبائية.

والسلام  
المدير العام للدراسات  
والتشريع الجبائي  
الامضاء: حسيبة جراد اللواتي